

تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر

صلاح ربيعي زايد العتيبي
الرقم الجامعي: 251001397



قضايا بحثية 1
Week 03

01

مقدمة



قضية حوكمة الشركات من القضايا المعاصرة التي لاقت اهتماماً كبيراً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وقد تناولتها العديد من البحوث والدراسات بالبحث والدراسة من أبعاد مختلفة ومتعددة، حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاعات الحكومية والخاصة في مختلف المجالات يحقق أهداف تنموية مستدامة



تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر دراسة تطبيقية في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين

ملخص الدراسة

الملخص

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات البحث، أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية. كما أثبتت نتائج البحث أنه يوجد نظام رقابة فعال في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين يرتبط بعلاقة وثيقة بإدارة المخاطر ويعتبر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في الشركة. كما أوصى البحث بضرورة قيام شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بوضع إطار شامل لإدارة المخاطر بكل قسم وإدارة داخل هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة، إدارة المخاطر، قطاع الاستثمار، بورصة فلسطين.



تحليل ملخص الدراسة

تضمن ملخص الدراسة الهدف من الدراسة الذي تمثّل في التعرّف على تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

كما تضمن المنهج المستخدم في الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

لم يتضمن الملخص أي معلومة عن مجتمع الدراسة ولا العينة، ولا الأداة المستخدمة فيها



المقدمة

- تناولت المقدمة عرض موجز لأهمية قضية الحوكمة في مجتمع الأعمال على الصعيد الدولي، وسبب ظهورها.
- كما تناولت أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر في المؤسسات المالية على وجه الخصوص، بهدف قياس المخاطر والسيطرة عليها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- وبين الباحثان في نهاية المقدمة ارتباط إدارة المخاطر بحوكمة الشركات
- تضمنت المقدمة متغيرات الدراسة الأساسية والتي تتمثل في قواعد الحوكمة الإلزامية (متغير مستقل) وإدارة المخاطر (متغير تابع)

المقدمة

تأتي قضية الحوكمة على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية، بسبب العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين خاصة التغيرات المالية التي حدثت في العديد من المؤسسات المالية في دول شرق آسيا وأمريكا، والتحول إلى نظام السوق المفتوح، وانتهاج سياسة الخصخصة في عدد من دول شرق أوروبا، مع تزايد الفشل الذي منيت به العديد من الشركات على مستوى العالم في الأونة الأخيرة، وقد أرجع المحللون السبب الرئيس لهذا الفشل إلى افتقار هذه الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وإعداد تقارير مالية مضللة واتخاذ قرارات غير رشيدة وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذي حدا بالمؤسسات المالية والدولية أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة القوية وذلك تحت عنوان «حوكمة الشركات» (عبد الله، 2016: 1).

حيث إن الحوكمة الجيدة للشركات تنطوي على إدارة جيدة للمخاطر، وتشير قوانين إدارة الشركات المختلفة إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي إحدى المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة، وحظيت مسألة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر باهتمام كبير في المؤسسات المالية، حيث تضمنت حوكمة الشركات حصول جميع أصحاب المصالح على معلومات موثوقة حول قيمة الشركة وإدارة المخاطر، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على استقرار الشركات ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

حيث تعتبر إدارة المخاطر أحد الجوانب الرئيسة لحوكمة الشركات والمسئولية النهائية عن إدارة المخاطر الفعالة والتي يحتفظ بها مجلس الإدارة، ومن المستحيل جعل إدارة المخاطر فعالة بدون دعم مباشر ومشاركة قوية من مجلس الإدارة، حيث إن الإدارة الجيدة للمخاطر تبدأ بأسلوب جيد للحوكمة، كما تساعد إدارة الشركة في التعرف بصورة واضحة على مستقبلها، وأن تحقيق ذلك يتطلب درجة عالية من الشفافية وهذه بدورها تعد ثمرة مباشرة للتطبيق الجيد للحوكمة.

مشكلة الدراسة

مشكلة البحث

تطبيق قواعد الحوكمة هو المخرج السريع والحل الفعال لإدارة المخاطر، وزيادة ثقة متخذ القرار والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية. كما زاد الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة لأثرها الكبير على إدارة المخاطر، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات لقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، مما يتطلب ابتكار مستمر لطرق إدارة المخاطر وتغيير للقوانين والأنظمة للمحافظة على سلامة النظم المالية والإدارية داخل الشركات.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في عدة تساؤلات وهي كالتالي:

السؤال الرئيس- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر؟
- 2- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر؟
- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر؟

تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر

دراسة تطبيقية في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين

https://www.academia.edu/117896520/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D9%80%D8%B1_%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82_%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D9%88%DA%A9%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1

عنوان الدراسة

يكتسب موضوع الدراسة قيمة علمية في ظل التطورات الواضحة في عالم الأعمال الدولي، ونجد أن عنوان الدراسة مناسب لمضمون البحث العلمي في هذه الدراسة ويعكس طبيعة المحتوى، تضمن العنوان عبارات واضحة وموجزة، ويعتبر من الموضوعات الجديدة، كما تضمن متغيرات الدراسة الأساسية الحوكمة الإلزامية وقواعدها (كمتغير مستقل)، إدارة المخاطر (كمتغير تابع)، تم تحديد مجال تطبيق الدراسة في العنوان

مقدمة الدراسة

اشتملت المقدمة على موجز مختصر لطبيعة وموضوع الدراسة، وأوضحت أهمية الموضوع بشكل موجز وواضح، كما أوضحت المتغيرات الأساسية (الحوكمة الإلزامية، إدارة المخاطر) بدقة، وتم صياغة المقدمة بأسلوب علمي وبشكل مختصر يتضمن المفاهيم الرئيسية، ارتبطت مقدمة الدراسة بموضوعها بشكل مباشر.

مشكلة الدراسة

تم تحديد مشكلة الدراسة استناداً على أهمية الموضوع، لم يذكر الباحثان أي قرائن للتدليل على وجود مشكلة، وتعتبر مشكلة الدراسة جديدة من حيث الموضوع ويمكن أن يقدم فوائد عديدة للمجتمع، لم يتم توثيق المشكلة من مصادر ومراجع، أيضاً من الملاحظ أن مشكلة الدراسة تقع ضمن تخصص الباحثان. كما تم صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي انبثق عنه تساؤلات فرعية ومحاولة إيجاد الحلول لتلك المشكلة.

أهداف الدراسة

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات الإلزامية وإدارة المخاطر.
- 2- بيان تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.
- بيان تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.

من الملاحظ أن الأهداف موضوعية يمكن تحقيقها، تم صياغتها بأسلوب مباشر تتضمن متغيرات الدراسة ومسببات المشكلة، كما أن الأهداف جاءت متناسقة ومرتبطة مع أجزاء الدراسة الأخرى ومكوناتها، يظهر أيضاً أن هذه الأهداف في نهاية الدراسة يمكن أن تفيد صانعي القرار

الإطار النظري والمفاهيمي

Chapter

المحور الأول - ماهية حوكمة الشركات

مفهوم حوكمة الشركات (CG)

إن حوكمة الشركات تشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى كما إنها وثيق الصلة بمهنة المحاسبة، لكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل الرقابة الداخلية وتُعد مرحلة من مراحل تطورها، حيث يقترب الإطار العام لمفهوم الحوكمة من المعنى المباشر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف والذي يؤدي إلى منع حدوث أزمات مالية في المستقبل في الشركات والتي تهتم إلى تدعيم مكانة وربحية الشركة، بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع. (القطاونة، 2011: 82-8).

وتعددت تعريفات حوكمة الشركات حيث عرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها». أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفت الحوكمة بأنها: «مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الوحدات الاقتصادية ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين» (أبو الفضل، 2015: 66-71). كما إن حوكمة الشركات تضم صفات عديدة مثل الشفافية المالية والإفصاح والثقة بين الآخرين، وتبين أن الشفافية المالية والإفصاح تعزز الثقة بين الأطراف المختلفة مثل البنوك التجارية. وتشكل دعامة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي (Rogers, 2008: 5).

أهمية حوكمة الشركات

إن الحوكمة (CG) الجيدة في أي منظمة، تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة، مجالسها وإدارتها. ويمنع إساءة استخدام السلطة والسلوك لخدمة مصالح ذاتية، وتقيد الحوكمة السلوك الخطر من قبل مديري الشركات، ويتخلص من تضارب المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من جهة والمساهمين والمستثمرين من جهة أخرى. وإذا لم يؤدي مجلس إدارة الشركات واحترامه بشكا، صحته في، مما يسهل إقامة علاقات، المدونة، الانخراط في، الأنشطة ذات المخاطر

تناولت الدراسة في إطارها النظري المفاهيم الأساسية والمصطلحات التي ترتبط بمتغيرات الدراسة (الحوكمة، وإدارة المخاطر)، حيث تم تعريف المتغيرات والمصطلحات التي ترتبط بكل متغير بشكل موجز ودقيق، كما تضمن الإطار النظري الأبعاد الفرعية المكونة للحوكمة وإدارة المخاطر، وتوضيح العلاقة بين المتغيرات.

وتم توثيق المعلومات في الدراسة من مصادر موثوقة

الدراسات السابقة

Chapter

الدراسات السابقة أولاً- الدراسات العربية

دراسة (عبد، 2011): «إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية». وهدفت إلى محاولة اقتراح إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنظمة بحيث يعمل على تحسين فاعلية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسؤوليات عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها حتى يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر وحثت على أن المراجعة الداخلية هي المسئولة عن تقديم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر ومتابعة عمليات الرقابة عليها فإن الأمر يستلزم ضرورة تطوير مدخل المراجعة الداخلية التقليدي والاعتماد على المخاطر. وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال استقصاء رأس عينة من المهتمين بالمراجعة الداخلية حول مدى إمكانية تطبيق الإطار المقترح في بيئة الأعمال المصرية وأوضحت النتائج إمكانية تطبيق الإطار المقترح ومكانية تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر في الاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر

دراسة (طرابلسي، 2016): «دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاسها على حوكمة الشركات». وهدفت إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات باعتبارها أحد عناصرها الأساسية. وشملت الدراسة الميدانية عينة من الشركات حيث تم إعداد استبيان في تحليل SPSS وتوزيعه على مجتمع الدراسة البالغ عدده 0 مستجوباً، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية أداة مهمة لإدارة المخاطر وأن القيام بأنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال ينعكس إيجابياً على حوكمة الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تعريف أعضاء قسم أو إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، تعيين عناصر أكثر كفاءة داخل إدارات المراجعة الداخلية بما يضمن حسن أدائها لعملها مالياً وفنياً، وإعادة التأهيل العلمي والعملية والمعرفي لأعضائها بما يستوعب أسس ومبادئ حوكمة الشركات والتطورات الخاصة بها.

دراسة (أبو عاقلة، 2018): «الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية دراسة ميدانية على بعض المصارف السودانية». وهدفت إلى تقليل المخاطر التشغيلية وجذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي وإحكام الرقابة على مخاطر السيولة، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الحوكمة المصرفية لها دور في الحد من مخاطر التشغيل اهتمت

- تناولت هذه الدراسة عدة دراسات سابقة عربية وأجنبية يعتبر بعضها حديث والآخر قديم بالنسبة لتاريخ إجراء الدراسة 2020 .
- تم ترتيب هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث.
- لم يعلق الباحثان على الدراسات السابقة، نجد أن جميع الدراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية حيث تناولت متغيرات الدراسة الأساسية
- دراسات تناولت موضوع المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مع اختلاف المجال المكاني لكل منهما دراسة (عبد، 2011) في مصر، (طرابلسي، 2016) في الجزائر،
- دراسات تناولت إدارة المخاطر والحوكمة مع اختلاف المجال المكاني، (أبو عاقلة، 2018) في السودان، (Volker and Arnd, 2016) ، (Ulrich et al., 2018)
- دراسات تناولت إدارة المخاطر (Bezzina et al., 2014) في مالطا، (Aaronsohn and Foster, 2016) لم يذكر مجال الدراسة

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أوجه متعددة من حيث:

- موضوع الدراسة والنتائج التي توصلت إليها في أهمية الحوكمة وتأثيرها الفعال في إدارة المخاطر.
- المنهج والأداة حيث اعتمدت بعض الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة على عينة (عبده، 2011)، (طرابلسي، 2016)، (Bezzina et al., 2014)
- لم يذكر الباحثان في الدراسات الأخرى المنهج المتبع أو العينة ويمكن أن يكون السبب في ذلك أنها دراسات نظرية
- أيضاً هناك اتفاق في الأساليب الإحصائية وطرق تحليل البيانات (عبده، 2011)، (طرابلسي، 2016)، (Bezzina et al., 2014)

واختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في :

- مجال الدراسة المكاني والزماني
- أسلوب اختيار العينة حيث أن الدراسة الحالية اعتمدت أسلوب الحصر الشامل لصغر حجم مجتمع الدراسة، فيما اعتمدت بعض الدراسات الأخرى العينة العشوائية

فرضيات الدراسة

فرضيات البحث

بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:
الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر.
ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

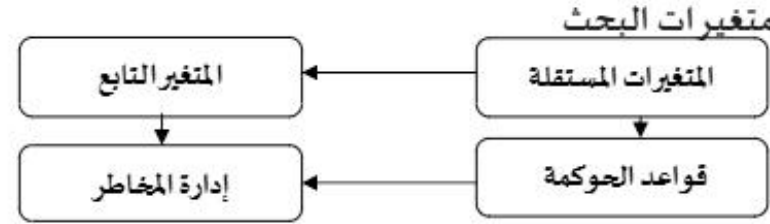
- الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.

تم صياغة الفرضيات بشكل واضح وبسيط، اتسمت باختصار غير المخلّ، ومن الواضح اتساقها مع بعضها البعض وارتباطها بإجراءات الدراسة وأجزائها، كما يلاحظ أنها صيغت بموضوعية دون تحيّز من الباحثين، وتضمنت متغيرات الدراسة الأساسية.

حدود الدراسة

حدود البحث

- 1- الحدود البشرية: اقتصر على العاملين بالدوائر والأقسام المالية في الشركات المختارة كعينة.
- 2- الحدود المكانية: شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
- الحدود الزمنية: الفترة التي تستغرقها إعداد هذه الدراسة عام 2018.
- الحدود العلمية: تتمثل في تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر.



حدد الباحثان بشكل دقيق مجال الدراسة والإطار الزمني، والحدود البشرية والعلمية. ويتضح من صياغة حدود الدراسة أنها جيدة، واضحة ودقيقة. تضمنت حدود الدراسة نموذج الدراسة حيث وُفق الباحثان في تمثيل العلاقات بين المتغيرات وتحديد اتجاه الفرضيات بوضوح حيث تؤثر الحوكمة في إدارة المخاطر.

الإطار العملي للبحث (الدراسة التطبيقية)

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

أولاً - منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها البحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحثان:

- 1- المنهج الوصفي: ويتكون من الإطار النظري واختبار فرضيات البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمراجع المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.
- 2- المنهج التحليلي: وفي هذا الإطار يعتمد الباحثان على هذا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث التي من خلالها يمكن الإجابة عن التساؤلات الدراسية وحل المشكلة واختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات البحث، وذلك من خلال قيام الباحثان باستطلاع عينة الدراسة التي تم اختيارها من مجتمع البحث من أجل تحليل وتفسير النتائج.

ثانياً - مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين بالدوائر والأقسام المالية في شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (76) موظف وموظفة والمنتمين إلى (8) شركة في قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وتم أخذ كل أفراد المجتمع باستخدام أسلوب الحصر الشامل لصغر حجم المجتمع، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع البحث، ومن ثم تم تحليل وتفسير بياناتها المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

ثالثاً - أداة البحث: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- 1- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة البحث، ويتكون من فقرات.
- 2- القسم الثاني: وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:
 - المحور الأول: يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر، ويتكون من 7 فقرات.
 - المحور الثاني: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر، ويتكون من 8 فقرات.

منهج الدراسة: الوصفي التحليلي

مجتمع الدراسة: الموظفين العاملين في الدوائر والأقسام المالية في شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين عدد (76) موظف وموظفة في عدد (8) شركات

عينة الدراسة: عينة بأسلوب الحصر الشامل لصغر حجم مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على مفردات العينة في الشركات محل الدراسة.

أدوات جمع وتحليل البيانات:

- الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية
- الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والاستفادة منها في الإطار النظري للدراسة.
- استخدام المعالجة الإحصائية بالأساليب المعروفة لتحليل البيانات إحصائياً وبرنامج SPSS

نتائج الدراسة ومناقشتها

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (0.92) والوزن النسبي يساوي (78.7%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على «يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر».

جدول رقم (9)

نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحاور الأولى والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحاور الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يوجد رقابة فاعلة في الشركة لها علاقة وثيقة بإدارة المخاطر.	0.96	0.7	79.28	16.755	0.000*	2
2	تقوم الشركة بوضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة.	0.05	0.778	81.06	17.502	0.000*	1
	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى مساعدة الإدارة على الرقابة الداخلية فضلاً عن تعزيز الروابط بين إدارة المخاطر وإدارة الشركة.	0.89	0.882	77.96	1.15	0.000*	5
	تعتبر إدارة المخاطر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في الشركة.	0.92	0.799	78.	1.91	0.000*	
5	يتطلب تطبيق قواعد الحوكمة وجود مجلس إدارة فاعل للحفاظ على أداء لجنة إدارة المخاطر.	0.8	0.8	76.88	12.9	0.000*	7
6	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة للتأكد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة لتحديد جميع المخاطر وتقييمها وإدارتها.	0.91	0.78	78.20	15.0	0.000*	
7	تقوم الشركة باستخدام قواعد الحوكمة لمتابعة أداء إدارة الشركة بشكل مستمر مع تقديم الدعم الكافي للإدارة عند اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر.	0.89	0.905	77.8	12.7	0.000*	6
	يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.	0.92	0.825	78.7	1.566	0.000*	-

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 α .

الفرضية الثانية - يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحاور الأولى والثاني والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (10).

يتضح من الجدول (10) أن الفقرة رقم (5) تطبيق قواعد الحوكمة يلقي اهتماماً كبيراً من قبل إدارة الشركة للمساعدة في الحد أو التخفيف من المخاطر قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (15). والوزن النسبي (80.00%)، في حين أن الفقرة رقم (7) تقوم الشركة باختيار وتقييم أدوات الرقابة المستخدمة في إدارة المخاطر وتحديد مدى وملاءمتها قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (66). والوزن النسبي (20.7%).

سابعاً - خصائص وسمات عينة البحث

1- المؤهل العلمي: يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة البحث من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبهم 72%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبهم 16%، ثم يليها درجة الدراسات العليا وكانت نسبهم 12%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها، ويعكس مدى اهتمام شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بالمؤهل العلمي لموظفيها بالأقسام المالية.

2- التخصص العلمي: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبهم 6%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبها 20%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبها 11%، أما تخصصات أخرى كانت نسبهم %، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشؤون المالية.

- المسعى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبهم 78%، ثم يليهم مسعي رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 12%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 10%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية المسعى الوظيفي محاسب.

- سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 11-15 سنوات وكانت نسبها %، ثم يليهم من خبرتهم من 5-10 سنة وكانت نسبهم 29%، ثم يليهم من خبرتهم أقل من 15 سنة وكانت نسبهم 22%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 5 سنوات وكانت نسبهم 16%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية.

ثامناً - اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى - يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحاور الأولى والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (9).

يتضح من الجدول (9) أن الفقرة رقم (2) تقوم الشركة بوضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (05). والوزن النسبي (81.06%)، في حين إن الفقرة رقم (5) يتطلب تطبيق قواعد الحوكمة وجود مجلس إدارة فاعل للحفاظ على أداء لجنة إدارة المخاطر قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (8). والوزن النسبي (76.88%).

ديوم	14	10
بكالوريوس	55	72
دراسات عليا	9	12
المجموع	76	100 %

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	8	6
إدارة أعمال	11	1
مالية ومصرفية	15	20
أخرى	2	
المجموع	76	100 %

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب المسعى الوظيفي

المسعى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	59	78
رئيس قسم مالي	9	12
مدير مالي	8	10
المجموع	76	100 %

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	17	22
من 5-10 سنوات	22	29
من 11-15 سنة	25	
أكثر من 15 سنة	12	16
المجموع	76	100 %



نتائج الدراسة والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج

توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- 1- تقوم شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بوضع الاحتياطات لإدارة المخاطر التي تواجهها معتمدة في ذلك على قواعد الحوكمة المطبقة لديها.
- 2- يوجد نظام رقابة فعال في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين يرتبط بعلاقة وثيقة بإدارة المخاطر ويعتبر جانباً أساسياً من جوانب الحوكمة في الشركة.
- أدي تطبيق قواعد الحوكمة في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين إلى التأكيد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة وتحديد جميع المخاطر وتقييمها وإدارتها داخل هذه الشركات.
- يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين إلى مساعدة الإدارات على الرقابة الداخلية فضلاً عن تعزيز الروابط بين إدارة المخاطر وإدارات هذه الشركات.
- 5- يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة قدرة هذه الشركات على توفير معلومات أكثر شفافية للمستثمرين، ومن ثم تخفيض درجة المخاطر.
- 6- ساعدت قواعد الحوكمة التي تطبقها شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين في تقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها وترتيبها حسب درجة أولويتها.
- 7- أدي التوسع في نشاط شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين سواء على المستوى الداخلي أو الدولي إلى زيادة المخاطر المتعلقة بأعمالها ونشاطها.
- 8- تطبيق قواعد الحوكمة يلقي اهتماماً كبيراً من قبل إدارة شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، مما ساعد في الحد والتخفيف من المخاطر التي تواجه هذه الشركات.
- 9- وفرت شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بيانات ومعلومات باستمرار عن تطبيق قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر، مما ساعد في إعداد تقارير دورية ومستمرة خاصة بالحوكمة والمخاطر داخل هذه الشركات.
- 01- وفرت قواعد الحوكمة المطبقة في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين حماية لحقوق أصحاب المصالح ومنهم المستثمرين والمتعاملين معها.
- 11- أرست شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين إدارة فعالة وسليمة للمخاطر من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة وتشكيل لجان للرقابة والمتابعة التي تراقب وتتابع إدارة



ثانيًا - التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالتالي:

- 1- ضرورة قيام شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بوضع إطار شامل لإدارة المخاطر بكل قسم وإدارة داخل هذه الشركات.
- 2- ضرورة قيام شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الاهتمام بعمليات وقواعد الحوكمة وتنفيذ آلياتها والالتزام بتطبيقها بشكل سليم.
- يجب أن تعمل شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين على تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة الداخلية.
- ضرورة قيام شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة من خلال تطوير استراتيجية لإدارتها تهدف إلى نقل المخاطر الجوهرية التي تهدد مستقبل هذه الشركات إلى جهة أخرى وتقليلها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأدوات تحوط تجنب الشركات أثارها السلبية.
- 5- التنسيق المستمر بين إدارة الحوكمة والقائمين على إدارة المخاطر في شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، بما يساهم في تحقيق أهداف هذه الشركات وإضافة قيمة لها.
- 6- ضرورة التأهيل العلمي والعملية للعاملين بإدارات المخاطر بشركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين وذلك من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات العلمية.
- 7- ضرورة إعداد المزيد من الدراسات والرسائل العلمية في مجال قواعد الحوكمة وعلاقتها بإدارة المخاطر.

تحليل نتائج الدراسة والتوصيات

ساهمت الدراسة في تفسير وشرح النتائج التي توصلت إليها واتفقت مع نتائج الدراسات السابقة (عبد، 2011)، (طرابلسي، 2016)، (ezzina et al., 2014)، حيث أثبتت قبول فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبارها إحصائياً كما حققت النتائج أهداف الدراسة بشكل واضح، من خلال إثبات فرضيات الدراسة .

أوصت الدراسة بتوصيات ارتبطت مع نتائج الدراسة بشكل مباشر، ومن الملاحظ أنها توصيات عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع ويمكن الاستفادة منها في المؤسسات المختلفة ذات العلاقة وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث المستقبلية في مجال قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

